

المصالحة السلفادورية

اللواء م. كريس هيريرا بالجيش الأمريكي
واللواء مايكل ج. نيلسون بالقوات الجوية الأمريكية

Salvadoran Reconciliation

Major M. Chris Herrera,
U.S. Army, and Major
Michael G. Nelson, U.S. Air
Force

Published originally in the July-
August 2008 English Edition.

حينما انتهت أخيراً الحرب الأهلية الوحشية التي استمرت ولمدة 12 عاماً بين جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) والقوات المسلحة السلفادورية (ESAF) عام 1992، كانت قد حصدت أرواح أكثر من 75 ألف مدني من الأبرياء وما زال 8 آلاف آخرين في عداد المفقودين(1). غير أن الصراع قد توقف خلال السنوات التالية. حيث لم تتمكن كل من جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) والقوات المسلحة السلفادورية (ESAF) من حشد قوات هجوم كافية للفوز بالمعركة على نحو قاطع. لذا فقد اتسمت الاشتباكات بالظهور المتزايد للجنود غير النظاميين الذين لم يولوا المدنيون أي اهتمام. وأخيراً مهدت مفاوضات عملية السلام تحت رعاية الأمم المتحدة الطريق لعملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2).

لجحت عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) وأظهرت تقدماً في بعض الأوقات، بينما أخفقت في أوقات أخرى. وقد يرجع السبب في ذلك جزئياً إلى سوء تطبيق برنامج العفو. وأخيراً ورغم أن العملية قد فشلت في رآب الصدع تماماً بين الطرفين المتحاربين، إلا أن خطة إعادة الإدماج الفعالة قد تمكنت من تحقيق درجة من المصالحة بين الجانبين. وسيبحث هذا المقال في كيفية تطبيق عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) في السلفادور لدراسة وسائل حل الصراع.

إن الأبعاد المجتمعية المترابطة التي تمت مناقشتها في مقالات النشرة العسكرية (Review Military) حول عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) قد تفيد بوصفها نقاط خلية مرجعية لتبرير النجاح الجزئي للعملية في السلفادور. وتتضمن هذه الأبعاد المجتمعية جوانب أمنية وسياسية واقتصادية. وعند استعراض التاريخ السلفادوري سيظهر لنا أن هذه الأبعاد قد أثرت بشكل مباشر في الصراع و في استقرار البلاد المؤقت في فترة ما بعد الصراع.

صورة: سانتياجو دي خاسوس كوردوبو.
مشارك في حرب العصابات وهو يعمل
في النجارة. 23 ديسمبر 1992. وفي
الخلفية تظهر لوحة عن السلام.
(وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، روتيليو إينامورادو)

خلفية

عكست طبيعة السلفادور الديموغرافية - منذ أن كانت مستعمرة إسبانية - تراث سيادة الحضارة الأوروبية على حياة السكان الأصليين المحرومين. كما أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن شعور شديد بالوطنية الثقافية والعرقية المعهودة في تاريخ نصف الكرة الأرضي قد زادت من صعوبة نمو وتأخر تطور السلفادور على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فكما هو الحال في دول أخرى في قارتي أمريكا، حالت البنية الاجتماعية لحكومة الأقلية في فترة ما بعد الاستعمار دون ارتقاء الفقراء والمحرومين من الخدمات. ولهذا عانت السلفادور من تفرقة متأصلة بين الصفوة الاقتصادية والسياسية الأوروبية الأصل والمزارعين الفقراء وأغلبهم من الطبقة العاملة من السكان الأصليين².

يعمل اللواء م. كريس هيريرا بالجيش الأمريكي ضابطاً للعمليات النفسية ويدرس الآن في المدرسة الحربية للدراسات المتقدمة في فورت ليفنورث بولاية كانساس. وهو حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة ماساتشوستس والمجستير في إدارة الأعمال من جامعة ولاية بنسلفانيا. كذلك فقد تخرج من مدرسة القيادة والأركان العامة في معهد نصف الكرة الغربي للتعاون الأمني. كما خدم اللواء هيريرا - وهو من قدامى المحاربين في أفغانستان - في منظمة هزيمة العصابات الناسفة المشتركة ووحدة العمليات الخاصة.

ثم بدأت تظهر تبعات التفرقة الطبقية في صورة اضطهاد. حتى أصبح الظلم السمة الرئيسية للحياة في السلفادور وأصبح أمراً متوقعاً. فكما أعلن كليفورد كراوس عام 1985 في كتاب "ورطة السلفادور" (*The Salvadoran Quagmire*): "لقد أصبحت السلفادور اليوم كما كانت دائماً؛ دولة تتفشى فيها الخيانة والرعب. حيث يرجع الأمر إلى رجال الجيش الأقوياء وحكام الأقلية الأثرياء وقطاع الطرق في القرى للتوصل للحلول الأخيرة فيما يتعلق بتبني اتجاه سياسي متطرف أو آخر"³. ويعكس الشكل العام للمجتمع السلفادوري عام 2008 أصداء سيطرة قطاع الطرق. لهذا فإن تاريخ السلفادور يعتبر بمثابة الخلفية التي يحاول هذا المقال من خلالها تحليل وسائل حل الصراع في ضوء تشريع غير ملزم لعملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة .AR2

لجنة تقصي الحقائق والعفو السلفادورية

ليس من الغريب، بناءً على تاريخ السلفادور. أن تؤدي جهود الدولة لحل الصراع إلى نتائج مختلفة. بالرغم من إشراف الأمم المتحدة على العملية، فعلى الصعيد الأمني، تم حل كافة الصراعات بنجاح نسبي. وعلى الصعيد السياسي، نجحت حركات الإصلاح في إدخال قوانين ضرورية لإرساء الديمقراطية. غير أن المشاركين قد استغلوا عمليات الإصلاح لتحقيق منافعهم الخاصة. أما على الصعيد الاقتصادي، فقد عملت حركات الإصلاح على تغيير الاقتصاد السلفادوري الداخلي بشكل جوهري للأفضل. غير أن التدهور الاقتصادي سيلعب دوراً رئيسياً في أي مرحلة من زعزعة الاستقرار في المستقبل.

يعمل اللواء مايكل ج. نيلسون رياناً أكبر للطائرة طراز (H-130MC) وقد قضى السنوات العشر الأخيرة في قوات الكوماندوز الجوية. واللواء نيلسون حاصل على شهادة البكالوريوس من أكاديمية القوة الجوية الأمريكية والمجستير في إدارة الأعمال من جامعة نيومكسيكو. كذلك فقد تخرج من مدرسة القيادة والأركان العامة في فورت ليفنورث بولاية كانساس. حيث يدرس حالياً في المدرسة الحربية للدراسات المتقدمة.

ومن أجل تحليل مدى فعالية عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2)، يجب أولاً تعريف مصطلحات العفو وإعادة الإدماج والمصالحة وتحديد علاقتها بالسلفادور. بالنسبة لمصطلح العفو، فإنه يحمل في هذه الحالة المعنى القانوني المذكور في

أن تكون هناك محكمة تستجيب لاكتشافات وتوصيات اللجنة. وفي حالة السلفادور على سبيل المثال، كانت اللجنة ترفع تقاريرها إلى بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) وليس إلى محكمة دولية أو محلية لترجمة ما توصلت إليه إلى إجراءات تأديبية⁵. ونظراً لتورط الحكومة السلفادورية لاحقاً في أكثر من 95% من عمليات القتل خارج نطاق القانون، فإن المطالبة بالاستجابة بشكل خاص لاكتشافات اللجنة فيما يتعلق بالنظام القضائي في البلاد كان على الأرجح سيقضي على اتفاقية السلام⁶.

وبرغم ذلك، نصت أوامر اللجنة على التحقيق في كافة قضايا انتهاك حقوق الإنسان، وتضمنت المخرجات توصيات اللجنة لمساعدة الدولة على تحقيق المصالحة⁷. في حين أن اللجنة لم تدع أنها ستقدم في اكتشافاتها سجلاً كاملاً للفساد خلال فترة الحرب التي دامت اثنا عشرة عاماً، إلا أنها حددت - عند توافر الأدلة - أسماء الأشخاص المسؤولين عن جرائم معينة لانتهاك حقوق الإنسان.

العفو: غير أن أي تأثير فعلي لتقرير لجنة تقصى الحقائق قد تبدل بعد أيام قليلة من ظهور التقرير عندما أقرت الهيئة التشريعية قانون العفو الشامل⁸. كان حزب التحالف الجمهوري الوطني (ARENA) يسيطر على الهيئة التشريعية، وهو حزب يميني ظهر على الساحة عام 1989 على يد روبيرتو دي أوبيسون الذي ارتبط اسمه بفرق الموت⁹. ووفق بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL)، فإن عملية العفو قد نجحت في السيطرة على أية محاولة جادة لتحديد الأشخاص المتورطين في عمليات القتل خارج نطاق القانون خلال فترة الحرب ومحاكمتهم¹⁰.

وبالتالي فإن قانون العفو قد منح الحكومة السلفادورية ذريعة ملائمة لطفي ماضيها الإجرامي مع الحفاظ على تنفيذ الاتفاقية بشكل حرفي، وتضادت الدولة معركة

قاموس أكسفورد الأساسي للمصطلحات العسكرية الأمريكية (Oxford Essential Dictionary of Military the U.S) وهو: "عفو رسمي عن الأشخاص المدانين في جرائم سياسية". غير أن العفو في حالة السلفادور كان في طبيعته وقائياً، أما مصطلح إعادة الإدماج، فإنه يتضمن كافة الإصلاحات المؤسسية التي تهدف إلى إعادة المحرومين من الحقوق المدنية إلى مجتمع مدني أفضل في السلفادور، في حين تشير المصالحة إلى عملية الصفح، والتي بموجبها يختار الأشخاص المضطهدون طواعية ألا يطالبوا بتعويض عن الجرائم الفعلية أو غير الفعلية التي تعرضوا لها خلال فترة الصراع.

من الناحية النظرية، يجب تطبيق العفو بشكل فعلي لتحقيق مصالحة تامة وتمهيد الطريق لعملية إعادة الإدماج، وفي حالة السلفادور، جاء العفو في وقت غير ملائم وكان متساهلاً جداً بحيث حرم البلاد من الوصول إلى النتيجة المرغوبة، ورغم أن محاولات لجنة تقصى الحقائق قد أهلت البلاد لتحقيق المصالحة التامة، إلا أن تصرفات الحكومة المتسارعة قد بتتت عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) قبل الأوان وحالت دون تحقيقها منافع أكبر.

لجنة تقصى الحقائق: كان من نتائج اتفاق تشابولتيبك (Chapultepec) لعام 1992 تكوين لجنة تقصى الحقائق تحت إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL)، الأمر الذي كان من شأنه أن يضع أساساً للمصالحة الحقيقية، ولكن للأسف، كانت مهمة اللجنة ومجال نشاطها معيبين منذ البداية، وكما أشار القاضي توماس بيرجينثال، أحد أعضاء اللجنة الثلاثة، قائلاً إن لجان تقصى الحقائق ذاتها تفتقر إلى السلطة القضائية وتعمل ببساطة على تقصي الحقائق والبعض منها حتى يفتقر إلى سلطة تسمية الأشياء بمسمياتها (رغم أن لجنة السلفادور قد احتفظت بهذه الميزة)⁴، ومن أجل تحمل مسؤولية المحاسبة، يجب

بحاجة ملحة إلى التوفيق بين قطاعات المجتمع المتفاوتة. وباختصار، فإن فشل الحكومة في توفير أبسط وسائل التعويض للمظلومين وتعلجها بإصدار قانون العفو قد

...إن لجان تقصي الحقائق ذاتها تفتقر إلى
السلطة القضائية وتعمل ببساطة على
تقصي الحقائق...

أضر بالمصالحة. فالعفو وضع شروط تقدم عملية إعادة الإدماج لكنه أحبط عملية المصالحة التامة. حيث أن آثار التواصل التي انتشرت عبر الجوانب المجتمعية للسلفادور قد سلطت الضوء على عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) التي حققت نجاحاً جزئياً ثم توقفت.

الجانب الأمني

فرض اتفاق تشابولتبيك (Chapultepec) على جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) نزع السلاح وتسريح الجنود كشرط ضروري للانتقال السلمي. ثم أعلنت الأمم المتحدة عام 1993 اكتمال العملية التي جرت على خمس مراحل¹⁶ في الواقع، إن إزالة الطابع العسكري من جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) قد أنهت حالة المواجهة العسكرية وكفل انتهاء الحرب الأهلية. كما أنه وضع حجر الأساس لإدخال القوات الحاربية في المجتمع. وفي المقابل، تخلت القوات المسلحة السلفادورية (ESAF) عن دورها كمطبق للقانون الداخلي ولعبت دوراً دفاعياً ضد التهديدات الخارجية¹⁷.

كما وضع الاتفاق خطة لإصلاح القوات الحكومية. فقد تم توجيه القوات المسلحة السلفادورية (ESAF) في البداية إلى تأسيس لجنة مخصصة لتطهير موظفي الهيئات من المتورطين في عمليات قتل خارج نطاق

طويلة الأمد بين الأحزاب التي تسعى لإلقاء اللوم، ولم تعد مضطرة لتحدي الجيش الذي حماها حتى تلك الفترة بسبب مزاعم استخدام العنف الزائد. ولنكون منصفين، فإن التهديدات التي أشيعت حول تولي الجيش الحكم قد دفعت السلطة السياسية على الأرجح إلى إقرار قانون العفو المفرط التسامح للحفاظ على الذات¹¹.

أضف إلى ذلك أن التخلي عن تطبيق العدل باسم المصالحة قد جعل القانون يمنع وجود أي رادع للعامة ضد ارتكاب انتهاكات مستقبلية¹². كما ظهر ذلك الضعف المتأصل في إشراف بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL)، حيث أمكن اجتناب سلطته الضعيفة بإصدار قانون محلي. على أي حال، فقد شعر شعب السلفادور بالأثر الكبير لإصدار العفو العام، حيث أنه قد أغلق الباب في وجه ضحايا الحرب الأهلية الباحثين عن حل قضائي وتقلص فرص إتمام مصالحة وطنية شاملة بشكل كبير¹³.

نجاح محدود: لم تشهد إجراءات اعتراف الدولة بمسؤولية المحاسبة أي تحسن خلال العقد الماضي، الأمر الذي أشار على الأرجح إلى توقف عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) للأبد. في واقع الأمر وحتى عام 2003، شهد بعض موظفي الحكومة أمام الأمم المتحدة أن جرائم القتل الثلاثة التي ذاع صيتها (إعدام روميرو مطران سان سلفادور وقتل القساوسة اليسوعيين الست ومذبحة الموزوت) ما زالت قيد التحقيق، رغم أن لجنة تقصي الحقائق قد حددت المسئول¹⁴. وأضاف الموظفون الحكوميون أنهم لاقوا نجاحاً هامشياً في التحقيق في مقتل المطران روميرو الذي نسبوه إلى رجل واحد. وبالنظر إلى الدافع السياسي الواضح لارتكاب جريمة القتل، لم يكن هذا الاستنتاج مقنعاً¹⁵.

إذا كان موقف هؤلاء الموظفين يعكس إجماع الدولة عن الفصل في جرائم ماضية، فإن عملية تقدم السلفادور قد انتهت، فأصحاب النفوذ في الدولة لا يشعرون

سابقاً، وفضلاً عن ذلك، فقد مارست اللجنة مهامها عقب قيام جبهة فارابونديو مارتي للتحريير الوطني (FMLN) بنزع السلاح²⁰، وهكذا لم تشعر القوات المسلحة السلفادورية (ESAF) بحاجة ملحة لإثبات حسن النية وفضح أسرارها بعد أن تم تجريد عدوها للحدود من قوته العسكرية. كانت الإصلاحات تهدف في الأصل إلى إعادة تحديد الدور العسكري وتغييره. الأمر الضروري للمصالحة بين المشاركين في الحرب والقوات المسلحة السلفادورية (ESAF) والمجتمع ككل. لذا فإن التطبيق الحكومي التدريجي قد حدد شروط عملية المصالحة غير الفعالة.

كذلك طالب اتفاق تشابولتبييك (Chapultepec) بتسريح الشرطة الوطنية (PN) وتأسيس قوة جديدة تسمى الشرطة المدنية الوطنية (PNC). وقد لوحظ عقب تأسيس الشرطة المدنية الوطنية (PNC) "انفصال قوات الأمن الداخلي عن الجيش لأول مرة"²¹. تضمنت القوة الجديدة 60% من المدنيين الذين لم تكن لهم أية علاقة بالصراع. بينما جاء 20% من العاملين في الشرطة الوطنية (PN) القديمة و20% آخرين من جبهة فارابونديو مارتي للتحريير الوطني (FMLN)²². لقد كانت طريقة مبتكرة لتخفيف حدة الأمور بين الشعب والدولة. مع الحد من الأثر الاقتصادي للتدفق المتوقع لمحاربي جبهة فارابونديو مارتي للتحريير الوطني (FMLN) السابقين (الذين افتقر أغلبهم للمهارات الأساسية بعيداً عن شن حرب) إلى نظام الدولة الذي كان يمر بأزمة بطالة وصلت إلى نسبة 1 من 5 تقريباً²³. لكن التزام الحكومة السلفادورية بمبدئها المعهود الرافض للتغيير. جعلها تؤجل تفعيل دور الشرطة المدنية الوطنية (PNC) متعلقة بنقص الموارد المالية للاحتفاظ بالقوة ونشرها²⁴.

في هذه المرحلة، فقدت بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) وعملية الإصلاح مسارها.

القانون خلال فترة الحرب¹⁸. كما تم توجيهها أيضاً إلى تسريح العاملين بدائرة الاستخبارات السرية والحرس الوطني وشرطة وزارة المالية. بالإضافة إلى تخفيض عدد الجيش بنسبة 50%. وأخيراً، تم وضع القوات المسلحة تحت السلطة المدنية.

وقد حققت هذه الإجراءات درجات متفاوتة من النجاح. حيث قامت اللجنة بتسريح الموظفين المتورطين في الجرائم من مواقع السلطة. وتم إحلال دائرة الاستخبارات وخفض عدد الجيش. غير أن العاملين بالحرس الوطني وشرطة وزارة المالية لم يتم تسريحهم أبداً. فقد قامت القوات المسلحة السلفادورية (ESAF) بمجرد إطلاق مسميات جديدة لهم ونقلهم للجيش النظامي بنفس هياكلهم¹⁹. أضف إلى ذلك استغراق القوات المسلحة سنوات عديدة لتسليم سلطة إدارة المؤسسات الحكومية غير العسكرية إلى السلطات المدنية.

إن التباين الواضح بين نص وروح الاتفاق من جهة

...إن الشعور بالخوف من أن تمنع مكائد الحكومة عملية إعادة الإدماج والمصالحة بشكل كامل قد تحول، مع مرور الوقت، إلى شعور بأنه قد تم التخفيف على الأقل من المخاوف الأمنية.

ونتائجه من جهة أخرى يرجع إلى السلطة التي ظلت القوات المسلحة تفرضها على السياسة والاقتصاد. فلم يحتفظ الجيش فقط بدور كبير تجاه الهيئة التشريعية. بل إن أغلب أعضاء اللجنة المختصة كانوا في الجيش

الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) بين عجزها التشريعي ومصادقتها الضعيفة. لم تجد أمامها سوى الوقوف صامتة أمام ماطلة الحكومة. فلم تكن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) ستيدين أي موقف بثقة ما لم يكن يتعلق بانتهاكات واضحة ومباشرة للاتفاق.

إن الشعور بالخوف من أن تمنع مكائد الحكومة عملية إعادة الإدماج والمصالحة بشكل كامل قد تحول. مع مرور الوقت. إلى شعور بأنه قد تم التخفيف على الأقل من المخاوف الأمنية. وفي نفس الوقت. أسهمت إصلاحات القوات المسلحة السلفادورية (ESAF) في عملية المصالحة السياسية من خلال وقف العنف ومنح الشعب وحدة مدنية نزيهة لتنفيذ القانون تعمل على تخفيف حدة الأمور بينهم وبين السلطة العسكرية وتسمح بإعادة الحياة إلى الاقتصاد. لذلك فإن أسبقية دور الجانب الأمني في عملية السلام قد سمحت بتقدم الإصلاحات السياسية والاقتصادية. رغم تقدمها بخطوات بطيئة.

الجانب السياسي

بالنظر إلى تاريخ السلفادور المليء بحكومات الأقلية. فإن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) قد اختارت المذهب الماركسي على الأرجح لأنه كان ملائماً للطبيعة الاجتماعية والاقتصادية لمعارضتي الجبهة. كما أن الماركسية كانت المذهب السياسي السائد في الثمانينيات. وتبنيه كان سيسمح للمشاركين في الحرب بالحصول على دعم مادي مستمر من مؤيدي المذهب مثل كوبا ونيكاراجوا والاتحاد السوفيتي. وببساطة فإن الماركسية كانت رد فعل مبرر وواقعي للوضع الجائر. إنها الوسيلة التي استخدمتها ثورة جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) وليس المحرضين على الثورة. ووفق اتفاق تشابولتيبك (Chapultepec). فإن انتقال جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) من منظمة خارجة عن القانون إلى حزب سياسي شرعي هو ما أدى

ونظراً لتفويض بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) بمراقبة التغيير والتحقق منه عوضاً عن تطبيقه. لم يكن بمقدور البعثة القيام بالكثير لدفع عجلة الإصلاح. كما توجب عليها تفادي مشكلة سوء الفهم؛ فعلى سبيل المثال. إذا طالبت اللجنة بإحداث تغييرات أمنية للمضي قدماً. فهي بذلك تخاطر بالظهور كمؤيد لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN). الأمر الذي من شأنه التشكيك في مصداقتها على الصعيدين الداخلي والدولي²⁵. لذا فقد استغلّت الحكومة تخوف اللجنة من سوء الفهم وافتقارها إلى القوة الشرعية واستخدمت قانون العفو لإخفاء مدى تورطها في جرائم القتل عن المجتمع الدولي. حيث وجدت الحكومة نفسها قادرة على تجاهل التوصيات الأمنية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) عن طريق تأجيلها أو القيام بإجراءات إرجاء كما تقتضي الحاجة. ونظراً للموقف الحرج الذي تواجهه بعثة مراقبي



الصورة من : وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، باريس/سانكو كاسيون

كتيبة خوسيه أرك المناهضة للثورة وهي تقوم بتدريب نهائي. 6 فبراير 1993. كانت هذه هي آخر كتيبة يتم تسريحها بحيث انخفض عدد القوات المسلحة السلفادورية من 63.000 جندي إلى 31.500 جندي كما هو منصوص عليه في اتفاق السلام بين الحكومة والجماعات المتمردة.

إلى ذلك؛ لذا ظهرت أهمية معارضة الجور الاقتصادي قبل التمسك بالذهب.

ورغم الانتقال السياسي للسلفادور، كان لا بد من تحقيق إعادة الإدماج السياسي الحقيقي. وقد تمكن حزب التحالف الجمهوري الوطني (ARENA) من خلال التحالف مع كيانات سياسية قريبة من السيطرة على الهيئة التشريعية والرئاسة وضمان استمرار سيطرته على القيادة السياسية²⁶. ومن المعروف عن الحزب استخدام وسائل فاسدة مباشرة للسيطرة على حلفائه²⁷. لكن جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) المستبعدة من هذه التحالفات افتقرت إلى أية سلطة حقيقية على الصعيد الوطني. وهكذا فبينما حافظت السلفادور على الشكل العام للديمقراطية، فإن المنافسة السياسية الحقيقية على الصعيد الوطني قد أثبتت مراوغتها²⁸. كما أن التنفيذ المعيب لاتفاق تشابولتبيك (Chapultepec) لم يسهم البتة في إصلاح التصدعات الاقتصادية وحالة الاستياء السياسي اللتان تسببتا في ظهور جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) ونشوب الحرب في المقام الأول. بل إن العملية ببساطة قد قدمت وسائل تنظيمية سمحت لجبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) باعتناق مبادئها والحصول على دعم سياسي لها. وقد أجازت المعارضة لكنها لم تتمكن من منحها السلطة. وكان من نتائج ذلك، أن المصالحة

وما زالت السلفادور تواجه تحديات سياسية واقتصادية صعبة...

السياسية في السلفادور لم تؤد إلى ميلاد روح جديدة من الديمقراطية. وقد ظهر هذا الإخفاق عام 2004 عندما قاطعت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) تنصيب الرئيس أنطونيو ساكا²⁹.

لم تكن هذه الظروف مفاجئة بالنسبة للعالمين بيوطن الأمور في السلفادور. فتاريخ البلاد مليء بأمثلة لأصحاب النفوذ الذين يستغلون العملية السياسية للدفاع عن مصالحهم الأنانية على حساب السياسات المفيدة للجانبين المنبثقة عن إدراك واع للمصلحة الشخصية. حيث تشتمل جداول أعمالهم الضيقة حتماً على الحصول على القوة السياسية لجمع المال.

الجانب الاقتصادي

يعتبر الاستغلال الاقتصادي أساس الصراع في السلفادور وهو مستمر في إعاقه جهود المصالحة. فعلى مدار التاريخ، تلاعبت الصفوة الثرية في البلاد بالجمع من الجانبين الاقتصادي والسياسي لتحقيق مصالحها الخاصة بينما استغلت الجيش لحماية نفسها. وقد وصفت إليزابيث وود حكومة السلفادور في فترة ما قبل عام 1992 بأنها "خالف بين صفوة رجال الاقتصاد ومتطرفين عسكريين (للدفاع عن) مؤسسات وممارسات قمع العمالة حتى قيام الحرب الأهلية"³⁰. بينما ضعفت المؤثرات اللطيفة في الانسحاب من الحكومة السلفادورية. نشأت هذه الظروف كنتيجة لسياسات حكم الأقلية خلال فترة الاستعمار، حينها كان في السلفادور القليل من الأثرياء والكثير من الفقراء بينما انعدمت الطبقة المتوسطة فعلياً³¹. ورغم ظهور نفس هذا التقسيم الطبقي في دول أمريكا اللاتينية الأخرى، إلا أن السلفادور اشتهرت في منتصف الثمانينيات بأنها أفقر دول المنطقة. وحتى أواخر عام 2002، ظل 48% من السكان يعيشون في فقر شديد³². حيث كان التحسن الاقتصادي بطيئاً مثله مثل التقدم السياسي.

أما الآن، فإن السلفادور تتمتع بثاني أعلى ناخٍ محلي إجمالي بين دول أمريكا الوسطى. لكن هذا الترتيب لا يشير إلى ازدهار اقتصادها كما يشير إلى الظروف المشرفة على الهلاك للاقتصاد الاستغلالي لدول المنطقة³³.



(الصورة من وكالة الأنباء الفرنسية، AFP) ارتداد سيبيرا
عميل في الشرطة المدنية الوطنية وهو يسير بجوار سيارة طراز تويوتا لاند كروزز
محروقة حيث تم اغتيال ثلاثة نواب سلفادوريين في برلمان أمريكا الوسطى ثم حرقهم
على يد قاتل مأجور كما قيل. 20 فبراير 2007، الجوكوتيلو، السلفادور.

الغذاء لمن يزرعونها فقط. ثم انخفضت نسبة الأراضي الزراعية المنتجة بشكل حاد. حينها فقط قامت الدولة بتعديل سياساتها الاقتصادية التحفظية لمواجهة الواقع الجديد³⁶.

ولحسن الحظ. بحلول وقت تشريع قوانين الإصلاح الزراعي المتحررة قليلاً والإجراءات الاقتصادية المتأخرة والهزيلة نسبياً. كان الجانبين الأمني والسياسي قد تغيرا بشكل كاف لضمان الاستقرار والصمود أمام التمرد الاقتصادي الطويل الأمد. أما على الجانب الآخر، فإن هذين الجانبين لم يوفر قوة دافعة لدعم إصلاح اقتصادي جاد وفي حينه.

وإذا نظرنا للأمر من منظور إطار عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2). فإن التعهدات الأمنية ظهرت أولاً. ثم تلتها (ببطء) أكثر الإصلاحات السياسية وضوحاً. حيث خلقت إعادة الهيكلة السياسية مساحة كافية لمواجهة القضايا الاقتصادية وثيقة الصلة. وعضواً عن إجراء إصلاح اقتصادي. تلا ذلك فترة ركود مقاومة للتغيير. وما زالت السلفادور تواجه تحديات سياسية واقتصادية صعبة. أغلبها ناتج عن العفو المفرط الذي حد من جهود المصالحة بوجه عام. حيث إن إسراع كافة الأطراف المشاركة في الاتفاق لتنفيذ القانون حرفياً وإبطاءها في إحداث تغيير

فشل اتفاق تشابولتيبيك (Chapultepec) أيضاً فيما يتعلق بالإصلاح الزراعي. فقد أصبحت القهوة في الثلاثينيات سلعة التصدير الرئيسية في السلفادور. ونظراً لإعتماد الإقتصاد حينها على المحصول. فقد ظهرت منافسة شديدة للحصول على الأراضي في بلد لا يمتلك أراضي كثيرة صالحة للزراعة. وبناءً على ذلك. فإن الاقلية الاثرياء - 10% من السكان - قد اشترت أو حصلوا بشكل أو بآخر على كافة الأراضي. وقد سعت حركات الإصلاح الزراعي السابقة للحرب الأهلية إلى تصحيح هذا الوضع الجائر من خلال تعديل دستوري حصر ملكية أصحاب الأراضي على 245 هكتاراً فقط. ولكن كما هو متوقع للأسف. جَاهل قادة الحكومة هذا الشرط. نظراً لأن تطبيقه كان سيؤثر سلباً على منبع ثروتهم وسلطتهم³⁴. فبعد صدور اتفاق تشابولتيبيك (Chapultepec). سعى المصلحون الزراعيون (بقيادة قادة جبهة فارابوندو مارتى للتحرير الوطني (FMLN) بشكل رئيسي) إلى تطبيق الحصر الدستوري. لكن الاحتجاجات الشعبية أرغمت الحكومة في النهاية على الإذعان جزئياً للدستور. غير أن قادة الحركة اهتموا بأمر آخر. فبعد ما حصلوا على الأراضي مقابل حمل الديون. قاموا بإهمال قضية إعادة توزيع الأراضي لصالح تخفيف أعباء الدين. وبهذا توقفت عمليات الإصلاح الزراعي³⁵.

أما حركة الإصلاح التي حققت بالفعل. فإنها تسببت في تدمير الإقتصاد الضعيف. ففي أغلب الحالات. أصبح أصحاب الأراضي الجدد مزارعين يسعون لكسب قوتهم. وهو الأمر الذي فشلت الحكومة في التخطيط له. لهذا فإن اعتماد الإقتصاد بشكل كبير ومستمر على تصدير القهوة قد زاد من حدة الفقر. حتى بعد القيام بمحاولات متعاقبة لإصلاح الإقتصاد. وعند النظر للأمر من الجانب الإقتصادي الكلي. فإن الأراضي التي أسهمت في الماضي في إثراء البلاد وتوفير الغذاء للكثيرين أصبحت توفر

أضف إلى ذلك أن سياسة الحكومة الثابتة المتمثلة في أنانيته الظاهرة قد أدت دائماً إلى إحباط كافة محاولات الإصلاح. فعملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) تعتبر فناً أكثر منها علماً، وهي تتطلب الحرص الشامل على المصلحة الذاتية بشكل مستنير وليس الدفاع عن المصالح المتوطدة، حيث يعتمد أداء الحكومة أساساً في عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) على أسباب وجودها. أظهرت قضية السلفادور حاجتها ليس فقط إلى إصلاح هيكل الحكومة الحريضة على مصطلحاتها الذاتية فحسب، بل أيضاً إلى تغيير فلسفتها لإدراك المغزى وراء التغيير وليس مجرد تنفيذ بنوده، غير أن هذا الإدراك المعنوي لم يكن متوفراً في السلفادور.

إن إصدار الحكومة السريع لقانون العفو قد جعل عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) تبدأ بداية سيئة، فرغم أن هذا العفو قد تم تطبيقه على جرائم الحكومة فقط - حيث لم يتم إلقاء الضوء على جرائم جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) - إلا أن جور هذا الاحتمال لا يبرئ الحكومة من سن قانون العفو بأسلوب واع اجتماعياً، ولا يمكن النظر للعفو على حدة، بل يجب دراسته في سياق جملة أهداف عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2)، فقد يكون العفو مطلباً ضرورياً لإجراء إعادة الإدماج، وكلاهما قد يكون مهماً لتحقيق مصالحة مجتمعية حقيقية، لكن لا بد من النظر بشكل تام وفعلي لمتطلبات كل خطوة، فاتخاذ قرار تطبيق العفو في نهاية عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) يحمل نفس أهمية اتخاذ القرار في البداية، فعلى سبيل المثال، ربما يكون العفو في السلفادور قد وفر الظروف الملائمة لإعادة الإدماج، لكنه أخفى آثار الجرائم ولطخ عملية المصالحة النقية، وبهذا فقد أثر سلباً على مقدار تحقيق المصالحة الممكنة، حتى أن عملية إعادة الإدماج الشاملة لم تتمكن من التغلب على الشعور المستمر بالاستياء الناتج عن العفو النافذ



(الصورة من وكالة الأنباء الفرنسية (AFP)، أجار روجيرو)

إلياس أنطونيو ساكا، حزب التحالف اليميني الجمهوري الوطني (ARENA)، في المؤتمر الصحفي الذي عقده في السلفادور لشرح المراحل الأخيرة لحملة الرئاسة، 19 أكتوبر، 2004.

فعلي نحو المصالحة يكشف الكثير عن اهتمامها بذاتها المرتبط بإدراكها المعيب لعملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2).

الخاتمة

عند تحليل عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2) في السلفادور، يظهر أن بعض العوامل البارزة قد أثرت في النتائج:

إن الافتقار إلى وجود آلية حقيقية لتطبيق اكتشافات لجنة تقصى الحقائق أو أي كيان يهدف إلى التقصي قد أخرج عملية المصالحة والإصلاح عن مسارها، حيث تم تفويض بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) للإشراف فقط وليس للتطبيق أو الإصلاح، أي أنها كانت مجرد متفرج عاجز قوبلت توصياته بالمعارضة من قبل الأحزاب المتوطدة، كما أن رغبة بعثة مراقبي الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL) في الظهور بموقف محايد قد أضعفت من فعاليتها بشكل إضافي، فعندما واجهت البعثة موقفاً اجتماعياً يحتاج بالفعل إلى حكومة مركزية قوية، وقفت قيودها حاجزاً لم تتمكن من التغلب عليه، ولعل وجود مُصلح مسلح أمر ضروري لضمان فعالية عملية العفو وإعادة الإدماج والمصالحة (AR2).

والمتطرف. الحالة الأسباب المتأصلة وراء الجور الاقتصادي، لدرجة أن السلفادور إذا لا تتمتع بتوازن اقتصادي، فهناك ثمة فرصة لعودة العنف. أظهرت دراسة حالة السلفادور - إن لم يكن شيئاً آخر - أن المصالحة عبارة عن عملية مستمرة تعتمد على التطبيق الفعال للعفو وإعادة الإدماج على الصعيد الأمني والسياسي والاقتصادي.

كما أن إلقاء عبء التغيير على عاتق الأحزاب المتورطة في الصراع الأصلي - وإعطاء المتخاصمين السابقين حريتهم - لا يعتبر الطريقة المثلى للاستمرار، فعدم وجود فائز في هذا الصراع يؤكد الأمر. وهذه هي النتيجة الطبيعية للحاجة إلى مُصلح مسلح قوي. يكمن حل الصراع في تلاف الظلم، وهي في هذه

التعليقات الختامية

التحقيقات اتهمت عنصراً ميمياً في الحكومة، لمعرفة المزيد حول دور الحكومة في عملية القتل، برجاء الرجوع إلى كتاب كراوس، 1999: 55.

16. ستولر شوك: 12.

17. الأمم المتحدة والسلفادور، 1995-1990، سلسلة كتب الكتاب الأزرق للأمم المتحدة، نيويورك، إدارة شؤون الإعلام في الأمم المتحدة، 1995.

18. المرجع السابق.

19. ستولر شوك: 15.

20. ت. دافيد ماسون، "الحرب الأهلية في السلفادور: تحليل تاريخي"، مجلة أبحاث أمريكا اللاتينية، 1999: 195.

21. ستولر شوك: 15.

22. المرجع السابق: 16.

23. باسيج.

24. أ. دوجلاس كينكيد، "تسريح الجيش والأمن في السلفادور وجواتيمالا: تقارب النجاح والأزمة"، صحيفة دراسات العلاقات الأمريكية المتداخلة والشؤون العالمية، شتاء 200: 44.

25. بعثة الأمم المتحدة في السلفادور (ONUSAL)، الأمم المتحدة، 2003.

26. ديفيد هوليداي، "نموذج الديمقراطية في السلفادور"، التاريخ الحالي، فبراير 2005: 78.

27. المرجع السابق: 80.

28. لاقت جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN) نجاحاً متوسطاً في الانتخابات دون الوطنية.

29. كان ساكا عضواً في حزب التحالف الجمهوري الوطني (ARENA)، كليبر ريباندو، السلفادور: الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلاقات مع الولايات المتحدة، تقرير الكونغرس، واشنطن العاصمة، خدمة أبحاث الكونغرس، 2005.

30. وود: 25.

31. فيكتور بولر توماس، "التطور الاقتصادي على المدى الطويل - أمريكا الوسطى منذ عام 1920"، صحيفة دراسات أمريكا اللاتينية، 1983: 265.

32. كيفن سوليفان، "السلفادور: طريق إصلاح لم ينته رغم تشجيع الولايات المتحدة لقصة النجاح ومواجهة المشكلات الاقتصادية"، جريدة واشنطن بوست، 24 مارس 2002: أ-26.

33. "السلفادور: نظرة على عشرة سنوات من النمو"، وحدة استخبارات إكونوميست فيوز واير، نيويورك، 13 يوليو 2007.

34. ليزا كوالشوك، "خالفات مختلفة وديمقراطية تنظيمية واحتجاج الفلاحين في السلفادور"، مجلة الكندية لعلم الاجتماع وعلم الإنسان، أغسطس 2003: 295-296.

35. المرجع السابق: 301.

36. ستولر شوك: 18-19.

1. كليفورد كراوس، "ورطة السلفادور"، داخل أمريكا الوسطى، نيويورك، تانشتون، 1999: 55.

2. إليزابيث جين وود، "تزييف الديمقراطية من الأسفل"، كامبريدج، المملكة المتحدة، مطبعة جامعة كامبريدج، 2000.

3. كراوس: 57.

4. توماس بيرجنتال، "لجان تقصي الحقائق: بين الحصانة والاتهام"، صحيفة كيس ويستيرن ريزيرف للقانون الدولي، 2007/2006: 219-220.

5. المرجع السابق: 218-219.

6. نيكول هيرتفيك، "السلفادور: التغيير من الداخل"، سجل الأمم المتحدة المنشور على الإنترنت، سبتمبر-نوفمبر 2002، قامت حكومة السلفادور بالتبرؤ من فرق الموت اليمينية وقت انعقاد اتفاق السلام، لكنها تعتبر مسئولة عن ممارسات الإدارات السابقة. تمت مناقشة الأمر في بريد إلكتروني مرسل يوم 17 ديسمبر 2007 إلى السفير ديفيد باسيج، المسئول عن العلاقات بين السفارة الأمريكية والسلفادور بشأن الحرب الأهلية في السلفادور.

7. بيرجنتال: 218.

8. ريتشارد ستولر شوك، "انتقال السلفادور الخاضع للتفاوض: من صراع غير مؤثر إلى ديمقراطية غير مؤثرة"، صحيفة دراسات العلاقات الأمريكية والشؤون العالمية، العدد 4، 1994: 10-11.

9. كراوس: 73.

10. لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، الملاحظات الختامية للجنة حقوق الإنسان: اكتشافات اللجنة في السلفادور، جينيف، مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، 2003.

11. ستيفن ج. بوب، "تقارب السماح والعدل: دروس من السلفادور"، دراسات لاهوتية، 2003: 815. تعرضت آراء بوب للتحدي من قبل السفير باسيج الذي اعتبرها مزاعم كاذبة.

12. مايك كاي، "دور لجان تقصي الحقائق في البحث عن العدل والمصالحة والديمقراطية: السلفادور وهندوراس"، صحيفة دراسات أمريكا اللاتينية، 1997: 695.

13. شمل قانون العفو الجرائم المرتبطة بأفعال الحكومة فقط، ولم يتم تصميم عملية السلام لتعويض لضحايا جبهة فارابونديو مارتي للتحرير الوطني (FMLN)، ما جعل من العفو قضية جدلية، والبريد الإلكتروني بحوزة السفير باسيج.

14. لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة.

15. ظل المطران روميرو حتى موته مدافعاً صريحاً عن الفقراء وناشطاً متحمساً انتقد تكتيكات الحكومة الظالمة، ويمتصق قداس للاحتفال بحياة والدة أحد الصحافيين المتطرفين، دخل قاتل إلى منتصف مشى الكنيسة وأطلق النار على قلبه ببندقية ذات قدرة عالية، ولم يتم الإمساك بالقاتل مطلقاً، غير أن